# الأهمية السياسية والاقتصادية لتنظيم الحدود العراقية– الايرانية

# The political and Economic Importance of regulating the Iraqi Borders Iranian


اعداد

م.د. جعفر الصادق مهدي

**Jaafar Alsadiq Mahdi atiya**

جامعة بغداد_ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

**07756586202**


**الملخص**

تعد عمليات ضبط الحدود والسيطرة على تدفقاتها من اولويات السياسات الامنية ذات الاهمية السيادية لدى الدول إذ تنعكس مخرجاتها على مجالات شتى متجاوزة بذلك الوظيفة الامنية ولعل في طليعتها حماية الاقتصاد الوطني فهي مكملة لإجراءات التنمية وتعظيم القدرات وتعزيز الامن الغذائي والصناعي فضلاً عن دور الموقع الجغرافي الذي قد يستغل ويصبح ممراً تتجاوز تأثيراته اقليم الدولة ومن ثم العبث في اقتصاديات الدول الاخرى واختراق ضوابط التجارة الدولية وارباك عملياتها, لطالما ان العراق يشغل موقعاً متميزاً ضمن خارطة الاقتصادات الواعدة لذلك فأن السيطرة على حدوده من موجبات تطور الاقتصاد العراقي وضمان استقراره.

تستحوذ الحدود العراقية الايرانية التحدي الاكبر لمشاكل العراق الحدودية التي تنبع من اسباب عدة( سياسية، امنية، اقتصادية، اجتماعية) إذ لا يتوقف الامر على تداخل الاراضي ومصادر المياه وانما الترابط الديمغرافي ايضاً الذي يمتد على طول تلك الحدود على اختلاف التنوعات الاجتماعية وكذلك متعلقات ترسيم الحدود وتبعات المناطق المشتركة واستثمار ثرواتها التي كانت شاهدة على ارث تاريخي مثقل بالأزمات المعقدة التي تتطلب معالجات جذرية, لذلك وظفت الدراسة لتحليل تلك المشاكل والتوصل الى حلول ضامنة لخطوات الازدهار الاقتصادي وحماية مكتسباته من خلال استثمار المشتركات ذات الجدوى الاقتصادية التي تنعكس اثارها على كتلا الدولتين ومن ثم توظيف المنفعة الاقتصادية القائمة على معطيات الواقع التي يتمتع كلا الطرفين في عملية تكاملية ذات بناء اقتصادي مستوعب فرص التجارة الدولية وماضي ان يكون احد فواعلها الاساسية الامر الذي يهيأ لاقتصاد وطني مزدهر ذات نمو مستدام.

**الكلمات المفتاحية: العراق، ايران، الموقع الجغرافي، الفواعل الدولية.**

Abstract

The operations of controlling borders and controlling their flows are among the priorities of security policies of sovereign importance to countries, as their outcomes are reflected in various fields, going beyond the security function, perhaps at the forefront of which is protecting the national economy. It complements development measures, maximizes capabilities, and enhances food and industrial security, in addition to the role of geographical location, which may be exploited. It becomes a

corridor whose effects extend beyond the state's territory, thus tampering with the economies of other countries, penetrating international trade controls and disrupting their operations. Iraq has always occupied a distinguished position within the map of promising economies, so controlling its borders is one of the necessities of developing the Iraqi economy and ensuring its stability.

The Iraqi-Iranian border poses the greatest challenge to Iraq's border problems, which stem from several reasons (political, security, economic, and social), as the matter does not depend on the overlap of lands and water sources, but also on the demographic interconnectedness that extends along those borders despite the various social diversities, as well as related to border demarcation. And the consequences of the common areas and the investment of their wealth, which were witness to a historical legacy burdened with complex crises that require radical solutions. Therefore, the study was employed to analyze these problems and arrive at solutions that guarantee the steps of economic prosperity and the protection of its gains through investing in economically viable joint ventures whose effects are reflected in the blocs of the two countries, and then employing The economic benefit based on the reality that both parties enjoy in an integrated process with an economic structure that accommodates international trade opportunities and the past should be one of its basic factors, which prepares for a prosperous national economy with sustainable growth.

**Keywords: Iraq, Iran, geographical location, international actors.**

## المقدمة

تنبع اهمية الحدود سياسياً واقتصادياً من كونها الاطار الذي تتمثل فيها سيادة الدولة ونفاذ تشريعاتها والنطاق الذي يصان بداخله منح الهوية وصيانة الحقوق ومنح الحريات، ومن ثم تكرس نشاطات الدولة ضمن ذلك الحيز بما فيه من موارد وثروات ومعطيات الموقع الجغرافي فضلاً عن العوائد الناتجة عن استثمار تلك الحدود وما يتحقق منها تأثير يضاف الى امكانات الدولة ومقدراتها.

تكتسب الحدود العراقية- الايرانية خصوصية فريدة من حيث موقعها الجغرافي الذي يؤهلها لتصبح ضمن مسارات التجارة الدولية ذات التأثير في التنظيم الدولي وايضاً ترابط التنوع الاجتماعي وتداخل مجتمعات ما بين حدود الدولتين فضلاً عن المشتركات التي تصنعها الطبيعة من تضاريس وثروات وتنوع بيئي على جانبي الحدود مما ثر ذلك على مسار العلاقات بين الدولتين التي بلغت حدة الحرب والصراع المستمر لما يقارب العقد من الزمن الامر الذي عطل خطوات الاستثمار فيها وعقد من عمليات تطويرها او الشروع في انهاء المشاكل العالقة بين الطرفين الا ان الواقع الدولي والظروف التي منيت بها كلتا الدولتين اعاد فرص التعاون التي اذا ما استغلت فأنها قادرة على تحقيق مكتسبات سياسية واقتصادية على المستوى المحلي وايضاً التأثير وتعزيز المكانة في البيئة الدولية، لذا وظفت الدراسة في تشخيص الاهمية السياسية والاقتصادية لتلك الحدود وما تمنحه من مكتسبات قادرة على تطوير اوضاع الدولتين وتعزز من قدراتهم وهذا ما تضمنته محاور البحث.

- **هدف البحث**

تهدف الدراسة الى بيان الأهمية السياسية والاقتصادية للحدود العراقية- الإيرانية ومدى استثمار ما تحمله هذه الحدود من ميزات وموراد يمكن ان تعود بالنفع لكلا الدولتين ومن ثم تكون مقدمة لتعزيز افاق التعاون في المجالات كافة بما يحقق اقصى درجات الازدهار والتقدم وتعظيم موارد وقدرات كلا الدولتين.

- **مشكلة البحث**

تظهر مشكلة من تباطؤ الاستثمار الامثل لمناطق الحدود العراقية- الايرانية وتعثر عمليات استغلال مواردها، وعليه هل يكون ذلك بسبب قصور الاهمية السياسية والاقتصادية لطبيعة تلك الحدود؟ ام تقتضي حلول المشكلة التعاون بين العراق وايران لإحياء مناطق الحدود؟ وكذلك ما مدى تأثير الفواعل الدولية في تفعيل التبادل والتنسيق السياسي والاقتصادي بين العراق وايران؟

- **فرضية البحث**

تقوم فرضية البحث من ان الشراكة والتعاون بين العراق وايران في استثمار الحدود بينهما يحقق مكتسبات سياسية واقتصادية ويفتح افاق اوسع للتقارب والعمل المشترك في مجالات عدة ويسهم في بناء قدرات كلا الدولتين ويمنح مزيداً من الفاعلية السياسية على المستوى الاقليمي وتعزيز المكانة في التنظيم الدولي.

- **منهجية البحث**

اقتضى اثبات فرضية الدراسة الى اعتماد منهج التحليل الوصفي للتعرف على معطيات واقع الحدود العراقية– الإيرانية والتطرق لطبيعة العلاقة التي تحكم كلا الدولتين مع التأكيد على بيان المرتكزات التي تمنح الاهمية السياسية والاقتصادية لتلك الحدود، ومن ثم بيان المنافع التي توفرها عمليات الاستثمار لتلك الحدود، وما تحققه من عوائد سياسية واقتصادية على مستوى القدرات الداخلية والمكانة في التنظيم الدولي لكلا الدولتين.

## المبحث الاول

## الموقع الجيوسياسي للحدود العراقية– الايرانية

### المطلب الاول: الاهمية السياسية لموقع العراق وايران الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي من العوامل المهمة والمؤثرة في اتجاهات الدولة وعلاقاتها، حيث إن أكثر نشاط الدول يمكن إرجاعه إلى موقعها الجغرافي الثابت الذي تبرز أهميته وتأثيراته الجيوبولوتيكية مع تغيير الزمن المستمر[1]، كما أن دراسة الموقع الجغرافي للدولة يهدف الى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينة ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي[2].

يمثل العراق بموقعة الجغرافي محوراً سياسياً دولياً واقليمياً فعالاً يسهم في التوازن الاستراتيجي للمنطقة التي ينتمي اليها لما يمتلكه من عناصر البعد البنائي والمتمثل بالقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والحضارية وكذلك البعد السلوكي وما يرتبط بمصالح حيوية بدول العالم وحركة ومرونة القوى الفاعلة باتجاهه فضلاً عن بعد القيم فجميع هذه الابعاد تجعل

من العراق محوراً ولاعباً جيوسياسياً يشكل رقماً ذا اهمية في معادلة التوازن الدولي والعربي[3]، ولاسيما ان الحدود بين العراق وبعض دول الجوار غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية، فهو يعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها مشكله شط العرب مع جمهورية إيران الإسلامية بعد إلغاء اتفاقية الجزائر لعام(1975) ، كما إن للعراق مشكلات حدودية مع الكويت وإيران مضى عليها سنوات طوال دون ترسميها من كلا الأطراف[4]، وإن موقع العراق الاستراتيجي يؤدي بالنسبة للوطن العربي دوراً مهماً ويشكل مع الدول العربية وحدة جغرافية وبشرية متكاملة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ثم يوصل المحيط الهندي وصولاً إلى البحر الأحمر وايضاً قربه من مضيق باب المندب الذي يربط قارة أوربا بإفريقيا واسيا، ومن جهة أخرى تشكل سلسلة الجبال الممتدة من الحدود الشمالية الشرقية مع تركيا الى الخليج العربي الذي يفصلها عن الأراضي الإيرانية، كما إن موقع العراق في الشمال الشرقي للأراضي العربية يربط الخليج العربي بمنطقه الشام التي تعد مدخلاً للوطن العربي عن طريق البحر المتوسط والأردن الذي يقع على رأس البحر الأحمر[5].

يجري التعبير في قوانين الجغرافية السياسية عن الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة إلى البحار والمحيطات بعدة طرق منها احتساب النسبة بين الحدود البرية والحدود البحرية، وطبقاً للمعيار الحسابي يمكن عد العراق الذي يطل على الخليج العربي الذي يبدأ من رأس الخيمة الإماراتي وحتى ميناء أم قصر بساحل لا يتجاوز(55,56)* كم[6]، بالرغم من ان العراق دولة شبه حبيسة إلا إن إطلالته على الخليج العربي أكسبته أهمية ستراتيجية نابعة من أهمية الخليج العربي نفسه كونه يتمتع بمميزات جيوستراتيجية مثل وجود اكبر احتياطي للنفط فيه، فضلاً عن طبيعة الدول المطلة والقريبة منه ونشاطاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية[7]، لذا حظي العراق بهذه الأهمية النابعة من أهمية الخليج العربي إذ استفاد العراق من إطلالته على الخليج العربي كمركز قوة اقتصادية فالموانئ التجارية تعد مصدراً أساسياً للاستيراد، فضلاً عن أنها مركز رئيس لتصدير النفط والمواد الأولية العراقية[8], كما يحتل العراق المرتبة الثانية بالنسبة للوطن العربي في أعلى بلد من حيث الموارد المائية التي تتراوح التقديرات ما بين(69–72مليار $م^3$) في السنة[9], لذلك نرى بان توفر الموارد الطبيعة وتنوع معطيات الموقع الجغرافي مساحة واسعة لصانع القرار السياسي وكذلك تحتم عليه ادارة متزنة ذات علاقات متينة مع الدول لاستثمار القدرات التي تتمتع بها الدولة وتوظيفها في حركة الدولة خارجياً وضمان حقوقها وحماية مصالحها، إذ تنتعش

الفاعلية السياسية بحسب التأثير والتأثر في التفاعل الاقليمي والدولي وايضاً وفق معيار المصالح المشتركة التي تعضد حمايتها بناء التحالفات الدولية ومرونة السياسة الخارجية المنتجة للتعاون وتعزيز الاستقرار في التنظيم الدولي.

**المطلب الثاني- واقع الحدود العراقية- الايرانية**

شكلت مسألة الحدود العراقية- الايرانية موضوع نزاع مستمر منذ القرن السادس عشر بين الدولة العثمانية التي احتلت العراق انذاك والسلطات الايرانية ومن ثم تحول النزاع ما بين سلطات الانتداب البريطاني وايران واستمر الخلاف الى حين الحرب العراقية الايرانية في ثمانينيات القرن الماضي ويرجع ذلك لرفض تنفيذ السلطات الايرانية المعاهدات والاتفاقات التي تنظم حدودها مع العراق اي انها رفضت معاهدة ارضروم الثانية لسنة (1847) وبروتوكول الاستانة (1913) وترسيم الحدود سنة (1914) ومعاهد زهاب (1937) وكذلك اخلالها ببنود اتفاقية الجزائر(1975) عندما حصلت على مبتغاها في شط العرب ورفضت تسليم الاراضي المتفق عليها للعراق[10].

تمتد الحدود الشرقية للعراق من نقطة الحدود العراقية_ التركية شمالاً ولمسافة تقدر(1300كم) حتى نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي وتتبع الحدود في قسم كبير منها خط تقسيم المياه بين احواض الانهار والجداول التي تنحدر من المرتفعات الايرانية في قسمها الغربي باتجاه نهر دجلة داخل الاراضي العراقية ويشكل قسم منها بعض روافد نهري الزاب الصغير وديالى وواسط وميسان والبصرة القريبة من الحدود ويعتبر القسم الاعظم من منطقة خط الحدود بين الدولتين ذو طبيعة تضاريسية جبلية معقدة ولاسيما في القسم الشمالي من خط الحدود إذ ان المنطقة الجنوبية هي سهلية او مائية[11]، اما الحدود البحرية بين العراق وايران فيكون الوصف القانوني استناداً الى المادة (13) من اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي لسنة (1985) التي اشارت الى (انه في حالة وجود نهر يصب مباشرة في البحر فأن بداية البحر الاقليمي تكون في مواجهة ذلك البحر خطاً مستقيماً يمر عبر فتحة النهر بين اخر نقطة من كل من ضفتيه تنحصر عنها المياه وقت الجزر)، كما اشارت له اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام(1982) في مادتها التاسعة التي نصت على (اذا كان هناك نهر يصب مباشرة في البحر

يكون خط الاساس خطاً مستقيماً عبر مصب النهر بين نقطتين على حد ادنى الجزر على ضفتيه) فخط الاساس الذي يبدأ منه قياس البحر الاقليمي يكون خطاً مستقيماً من نقطتي ادنى الجزر على ضفتي النهر في نقاط التقائه بالبحر[12]، كما يوجد اختلاف حول طول السواحل العراقية فقدرها بعض المصادر ب (36 ميلاً بحريا) ابتداءٍ من ملتقى الحدود العراقية – الايرانية عند مصب شط العرب جنوباً حتى نقطة التقاء الحدود العراقية الكويتية في خور عبد الله في حين يرجح راي اخر ان المسافة لاتتجاوز العشرة اميال بحرية فقط[13], وهناك عدد كبير من الانهار المشتركة العابرة للحدود بين العراق وايران تصل الى قرابة خمسة وعشرين نهراً صغيراً واكبرها نهر الكارون الذي يصب في شط العرب إذ قامت ايران بتجاوزات عديدة على هذه الانهار منها من قطعت مياها تماماً والاخرى التي غيرت مسارها لتجعلها داخل ايران فقط وتمنع مياهها من الدخول للعراق وقد ادى ذلك الى اضرار ما يقارب (70%) من مزارع الاشجار الحمضية في الجزء العراقي المطلة على نهر كنكر وهو نهر مشترك بين البلدين[14].

يمتد تداخل(الانبعاج) اراضي دولة ايران وبالتحديد في مقاطعتي (كرمنشاه، ايلام) بمساحة تقدر بنحو (12الف كم$^2$) اي ما يعادل (2,7 %) من مساحة العراق ومن إذ تكمن الاهمية الاستراتيجية لهذا التداخل بمساحته الكبيرة وموقعه المميز بالقرب من القلب الحيوي للعراق وبتركيبته الاثنية المشابهة الى حد كبير لسكان الجانب العراقي المجاور له حيث تبعد تلك الاراضي المتداخلة مع الجانب الايراني حوالي(120 كم) عن العاصمة بغداد، فضلاً عن طبيعة تلك الاراضي ذات المرتفعات الجبلية التي تشرف من مواقع متحكمة على اقليم السهل الرسوبي العراقي الذي يسهل اختراقه عسكرياً وهذا ما دفع القوات العراقية ابان الحرب العراقية الايرانية على احتلال مساحات واسعة من تلك الاراضي بهدف قطع الطريق على الجانب الايراني في مهاجمة العاصمة بغداد[15]، فضلاً عن نتوء البصرة (يقصد به تلك المنطقة التي تمتد في جنوب شرقي العراق على رأس الخليج العربي بمساحة تقدر بنحو(1725 كم$^2$)، ويكتسب هذا النتوء اهمية عظمى للعراق يضاف لأهميته الجغرافية على البحر فأنه يحتوي على عدد من حقول النفط المهمة ذات الانتاجية العالية (الرميلة، الزبير، نهر عمر) يضاف الى نتوء بنجوين الذي يقع شمال العراق كجزء من محافظة السليمانية وهو يشغل مساحة تقدر بنحو(300 كم$^2$)، إذ يتميز سطحه بالتعقيد الشديد حيث تتعدد مظاهره ما بين جبال واودية نهرية صغيرة تمثل روافد لنهري العظيم وديالى لذلك ان شكل لحدود العراقية– الايرانية يحمل تحديات تعيق الدولة عن اداء

وظائفها لاسيما في الجانب الدفاعي والاستراتيجي والاجتماعي اكثر من الفرص والمزايا التي يوفرها لذلك يعد شكل الحدود احد اقوى عوامل الطرد الطبيعية التي تهدد تماسك الدولة العراقية ووحدتها الاقليمية[16]، وبهذا يتضح إن هذه المشاكل الحدودية من شأنها أن تضعف من قوة العراق ووزنه الجيوبوليتيكي ما لم تحل حيث تكون موضوع الرضا الكامل بالنسبة له وللدول المجاورة لاسيما وان هذه النزاعات يمكن إن تثيرها إطراف لها غاياتها وأطماعها، ومن ثم إدخال العراق في مشاكل هو في غنى عنها، وبما إن العراق يمتلك من الموارد البشرية إذا ما قيست بمساحة العراق نراها تشكل عنصر قوة لدى صناع القرار، فضلاً عن امتلاكه الموارد الاقتصادية المختلفة كالنفط والغاز والفوسفات والموارد المائية الوفيرة، فأن مجموع هذه الموارد قد تمكن العراق من الاكتفاء الذاتي، من خلال إتباعه السياسة الرشيدة لتوظيفها ومن ثم إبراز دوره ووزنه الاستراتيجي في المنطقة[17]، اما فيما يتعلق بشط العرب فقد استمر الحال لما بعد العام(2003) مع التأكيد على اتفاقية الجزائر لعام (1975) التي منحت ايران الحق في السيطرة على نصف مياه شط العرب وقد جرت مباحثات عدة بين الطرفين لتوقيع اتفاق حول ادارة الملاحة في النهر وتنظيفه من الغوارق والترسبات، فضلاً عن معالجة تغيير مجرى النهر وما يترتب عليه من تغيير خط الحدود وتقدم الاراضي الايرانية باتجاه الاراضي العراقية[18]، ومن ضمن المشاكل الحدودية الابار النفطية المشتركة الخمسة عشر في منطقة الطيب في محافظة ميسان فضلاً عن مشاكل ضبط الحدود وهي امور مهمة تلقي بظلالها على صانع القرار العراقي وتحد من توجهاته نحو توسيع التعاون الاقتصادي مع ايران[19]، وعليه انعكست طبيعة الحدود التضاريسية بين العراق وايران على شكل العلاقة بينهما وذلك بسبب ما تحتويه مناطق الحدود من موارد وامكانات يصعب على كل طرف التخلي عنها، فضلاً عن التداخل ما بين الاراضي مما يجعل كثير من المواقع مكشوفة للطرف الاخر وكذلك وعورة بعض المناطق وتنوع تضاريسها اسهم في انعاش حركات التهريب وضعف السيطرة من قبل القوات الماسكة لها، ناهيك عن ضعف التنسيق والتعاون جراء سوء العلاقات بين الدولتين فيما سبق اسهمت تلك العوامل في تحقيق تعاون مثمر يمكن ان يفتح افاق الاستثمار والتشغيل المشترك يناسب اهمية تلك الحدود ودورها في تعظيم العوائد الاقتصادية لكلا الدولتين وان كان ذلك لا ينفي من وجود تعاون بين الدولتين ولكن في مستوى اضعف مما تستلزمه خطوات الاستثمار المناسب لمقدرات الحدود العراقية الايرانية.

**المطلب الثالث: مكانة العراق في الادراك الايراني**

يحمل العراق في المدرك الاستراتيجي الايراني الاهمية التاريخية نفسها بالنسبة لإيران في مختلف ازمانها واذا كان هناك اختلاف فانه اختلاف بالوسائل وليس بجوهر الأدراك الإيراني اي ان العراق وبحكم موقعه الجغرافي، وما يمتلكه من ثروات، وما تحيط به من متغيرات سيبقى على الدوام ذو اهمية استراتيجية لإيران ولن يتوقف واضعوا الاستراتيجية الايرانية عن وضع العراق في اولويات بنائهم الاستراتيجي الاقليمي وإن مستقبل الإستراتيجية الإيرانية في العراق مرتبط بمتغيرات داخلية ومؤثرات خارجية، كما إن الإستراتيجية الإيرانية في العراق تعيش حالة من التفاعل الشديد مع مشروع العالمية الأمريكي ولاسيما إن العراق يمثل نقطة ارتكاز لكل من المشروع الإقليمي لإيران ولهدفها في سيادة المنطقة الإقليمية المحيط بها ومشروع الولايات المتحدة الذي يتمثل في القيادة العالمية لها الذي يعد تأمين مصالحها فيما يعرف (بقوس المصالح الأمريكية) الممتد من منطقة الخليج إلى حوض بحر قزوين أمراً حيوياً وأساسياً لتحقيق هيمنتها العالمية، وعليه فإن الاحتمالات المستقبلية للإستراتيجية الإيرانية تنحصر ضمن بوتقة هذا التفاعل ومن ثم مخرجاته وانعكاساته، وبالتأكيد فإننا نعيش في مرحلة مفصلية من مفاصل التفاعل الأمريكي الإيراني في المنطقة، وإن صانعي القرار في كلا البلدين يمارسون دور غاية في الخطورة والأهمية لاسيما وإن النتائج التي من الممكن أن تترتب ستكون إما نصراً استراتيجياً قد يغير من طبيعة المنطقة أو هزيمة قاسية سيكون انعكاسها على المنطقة وتفاعلاتها في التنظيم الدولي[20]، كما تمتلك إيران موقعاً جغرافياً مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية، حيث أنها تمثل حلقة وصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها بمفتاح الشرق، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب [21]، وعليه فأن العراق يحظى بأهمية كبرى في الادراك الايراني وذلك بسبب عامل الجوار الجغرافي وايضاً يمثل العراق ثقل اقليمي لعدة اعتبارات منها القدرة البشرية الاكبر مقارنة بدول الخليج العربي، فضلاً عن مقومات العراق الاقتصادية والموارد الطبيعية لاسيما الاحتياطات النفطية إذ يعد العراق ثاني اكبر منتج للنفط الخام في منظمة اوبك بعد المملكة العربية السعودية ومن هنا يدرك صانعو القرار الايراني اهمية العراق في التوازنات الاقليمية[22]، لذا يتضح مما سبق ان العراق يمثل العمق الاستراتيجي لإيران استناداً لحقائق الواقع الجغرافي والاجتماعي

وحتى الاقتصادي وايضاً موقع العراق الاقليمي واهميته في التنظيم الدولي الذي يمثل احد ممرات ايران للتحرك والتفاعل في الساحة الدولية وكذلك الملاذ الامن الذي استطاعت ايران من خلاله تعزيز مكانتها على المستوى الاقليمي والدولي، ومن ثم يدرك صانع القرار الايراني اهمية العراق في حماية مصالح ايران وضمان تأثيرها ومن ثم تشكل العراق مع ايران فاعل سياسي واقتصادي مهم في المنطقة وفي حركة التجارة الدولية ونشاطاتها.

## المبحث الثاني

## الابعاد السياسية والاقتصادية للحدود العراقية– الايرانية

**المطلب الاول: الاهمية الاقتصادية للحدود العراقية– الايرانية**

ان العامل الاقتصادي بما يمثله من موارد الثروة الاقتصادية هو احد العوامل الاساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدول وينبغي ابراز الوجه الجغرافي السياسي للظروف الاقتصادية في الوحدة السياسية وكيف يتباين هذا الوجه جغرافياً وتاريخياً اي مكانياً وزمانياً بين دولة واخرى ومن مدة تاريخية الى مدة لاحقة نتيجة للتغيير الذي يحدث على موارد الثروة الاقتصادية, وان الباحث في هذا الشأن عليه توضيح اثر الموارد الاقتصادية على القوة السياسية للدولة فضلاً عن الاثار المترتبة على سلوكها السياسي وعلى السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في داخله وعلى علاقتها الخارجية [23]، لذلك العلاقة عكسية بين الصراع والعامل الاقتصادي فأن توجه الدول الى التعاون والاعتماد الاقتصادي المتبادل سيقلل من حدة الصراع فيما بين الاطراف، فكلما زاد التعامل والتعاون الاقتصادي قل الصراع والتوتر بين الدول لذلك ان العامل العسكري ليس السبيل الوحيد الذي يعطي للدولة مكانة مرموقة ومميزة بين الدول فهناك عناصر اخرى يمثل توافرها عنصر قوة للدولة وزيادة في مكانتها[24].

يشترك العراق وايران بصفة التنوع في التكوين الاثني فالشعب العراقي يتكون من جماعات اثنية عديدة(عرب, كرد, تركمان, شبك) وبعضها يتخذ من الدين او الطائفة هوية لعنوان الانتماء (الشيعة، السنة، مسيحيون، صابئة، ايزيديون وجماعات اخرى) وبما ان الحدود طويلة بين العراق وايران فلا بد ان يكون هناك تنوع اثني متداخل على جانبي الحدود إذ تشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية لسنة (2023) [25] الى ان عدد سكان المحافظات الحدودية العراقية الخمسة (السليمانية, ديالى, واسط, ميسان, البصرة) عشرة ملايين نسمة يقابله في الجانب الايراني ضمن محافظاته الحدودية بأكثر من (12) مليون نسمة ولهذا الحجم من السكان اثره البالغ في امكانية استثمار الثروات الطبيعية وقيام المشاريع السياحية, فضلاً عن مشاريع اقتصادية تستوعب ايادي عاملة من المحافظات الحدودية ومن ثم يؤدي ذلك الى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين[26]، كما تعد الاهوار من اغنى مناطق العراق والمنطقة لأنها تمتلك ميزات جغرافية فريدة من نوعها في العراق من حيث اعتدال درجات الحرارة في الشتاء يجعل من هذه المناطق مشجعة للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي فضلاً عن اتساع رقعتها (اكبر رقعة مائية بالشرق الاوسط) فهي خزان مائي كبير للمياه العذبة وايضاً تعداد اماكنها وتنوع طبيعتها الفريدة من حيث الحياة البرية والمائية فيها وامكانية التنمية السياحية فيها[27]، لذلك

تحاول ايران استثمار حدودها مع العراق بما يحقق مكاسب جيوستراتيجية من خلال اتصالها البري وهذا الاتصال ناتج عن امتداد الحدود السياسية والتداخل السكاني رغم طبيعة العلاقة سابقاً ما بين الدولتين التي اتسمت في العموم بخاصية الصراع وان كان في احيان اخرى اقترنت بالتعاون استجابة لتأثير ظروف محددة وان ادراك كل الدولتين ان احداها تشكل تهديداً للاخرى ادى الى تصعيد علاقتهما الثنائية الى مستوى حرب شاملة وباهظة الثمن استمرت لثماني سنوات وعمليتها عبر الحدود للضغط السياسي المتبادل[28]، اما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فأن شط العرب يمثل ركيزة اقتصادية مهمة للدولة فهو المجرى المائي المغذي للأراضي الزراعية الخصبة على جانبيه مصدر للإسماك النهرية والبحرية فضلاً لما يشكله المنفذ النهري الوحيد للمياه الدولية في الخليج العربي كما يعد شط العرب مرفقاً سياحياً لما يملكه من جزر وبساتين تنتشر على جانبيه[29]، فيما يخص النشاط الاقتصادي للمناطق الحدودية فيتركز النشاط الزراعي في محافظتي ديالى وكرمنشاه حيث تمتلكان مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة وتمتلك موارد كافية لاسيما في محافظة كرمنشاه الايرانية اما محافظة ديالى فأنها تأثرت بشكل كبير بسنوات الجفاف المتتالية وتغيير مجرى الانهار التي تدخل المحافظة عبر ايران، فضلاً عن الاهمال الحكومي لقطاع الزراعة واغراق الاسواق العراقية بالمنتوجات المستوردة وهذا ماجعل حوالي(60%) من اراضي ديالى بور او اراضي سكنية، اما محافظتي اربيل والسليمانية فانهما تمتاز بقلة الاراضي الصالحة للزراعة بسبب وعورتها كونها مناطق جبلية إذ تستهلك محافظة السليمانية معظم محاصيل محافظة كرمنشاه ومنها الى بقية محافظات العراق الاخرى[30], اما الصناعات النفطية فلها نصيبها من مناطق حوض نهر ديالى حيث توجد اربعة مصافي لتكرير النفط إذ يقع مصفى الوند في محافظة ديالى بطاقة تكريرية تبلغ (10,5الف) برميل يومياً ومصفى السليمانية الذي تبلغ طاقته عشرة الاف برميل يومياً كما يوجد في الجزء الايراني من الحوض مصفاتان كلاهما في محافظة كرمنشاه وبطاقة تكريرية تصل الى(150 الف) برميل يومياً وكذلك ثلاث مجمعات بترو كيمائية كبيرة[31], إذ تفتخر إيران بأنها أول دولة أنتجت النفط في الشرق الأوسط وقد أنشئ القطاع النفطي فيها منذ أكثر من مائة عام ويعد هذا القطاع من أهم وأضخم القطاعات الصناعية فيها كما انه يعد المصدر الرئيس للعملة الصعبة والمصدر الذي يغطي نفقات المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية والعمران[32]، كما يلاحظ على الحدود العراقية– الايرانية انها غير مسيطر عليها بشكل كامل ولو انها تخضع الى الحكومة العراقية

دستورياً فحدود اقليم كردستان العراق لازالت مبهمة وليس للحكومة الاتحادية عليها او بعضها من سلطان كامل رغم ان هذه الحدود طويلة ووعرة يمكن استخدامها خارج اطار القانون ولما لها من تأثير على الاقتصاد والسياسة والصحة والامن والسيادة [33]، كما يلاحظ على الاستيرادات العراقية انها تميل الى الجانب الاستهلاكي لذلك يعتمد العراق على الدول القريبة لانخفاض التكلفة كما ان التحويل المالي يكون اسهل لذا ان اتجاهات التجارة السلعية العراقية مع ايران تشهد نمواً متصاعداً قياساً بالدول الاخرى التي تعكس زيادة الاعتماد على السوق الايراني لتلبية الطلب المحلي العراقي في ظل عدم وجود التنافس السلعي بينهما[34]، كما شكلت السياحة الدينية للعام(2018) في العراق نحو(94 %) من اجمالي حركة السياحة في العراق التي تصدرتها الزوار الايرانيون بحوالي(88%) من مجموع السياح القادمون الى العراق التي تأخذ بوتيرة تصاعدية[35]، لذلك شهد التبادل التجاري بين العراق وايران انتعاشاً كبيراً خلال العقد المنصرم إذ وقع البلدان عدداً من مذكرات التفاهم في مختلف المجالات(التجارية والاقتصادية الربط السككي– الربط الكهربائي– قطاع النفط والغاز– البناء والاسكان– النقل)، فضلاً عن تقديم الجانب الايراني المساعدات العسكرية والتعاون الامني وابرام الصفقات العسكرية إذ وصل حجم التبادل التجاري للعام(2018) الى اكثر من (15 مليار دولار امريكي سنوياً) رغم ذلك الا ان العراق لم يستثمر تلك المعطيات سياسياً باتجاه حل الملفات العالقة وخاصة مشاكل الحدود وتقاسم المياه في الانهار الحيوية ومشكلة الممتلكات العراقية لدى الجانب الايراني وغيرها من الملفات[36]، لذلك يؤكد الباحث بأن الاهمية الاقتصادية لا يقل تأثيرها عن البعد السياسي للحدود العراقية –الايرانية كونها قائمة على مصادر عديدة ومحققة للوفرة الاقتصادية لكلا لدولتين ويكمن استثمارها الامثل في الشراكة ما بين الدولتين في استغلال موارد تلك المناطق وتعزيز التعاون في تقاسم المنفعة الاقتصادية استناداً للميزة التنافسية لكلا الدولتين، ومن ثم تكاملية عملية الاستثمار ومنح الفرص لعمليات التجارة الدولية للاستفادة من الميزات التي يوفرها الموقع الجغرافي لتلك الحدود والعوامل الساندة في تعظيم حركة التبادل التجاري على المستوى الاقليمي والدولي، ومن ثم الدخول الى خارطة المسارات الدولية لنشاطات التجارة الدولية التي تعطي بدورها مكانة وتأثير اوسع لكلا الدولتين في النظام الدولي.

**المطلب الثاني: تأثير الفواعل الدولية على افاق التقارب بين العراق وايران**

ان استمرار التعاون الايراني مع العراق سوف يخفف من هاجس الابعاد الامنية واساليب النفوذ العسكري من جانب ايران لصالح التنمية الاقتصادية وسوف يتخطى اي تحديات مستقبلية قد تنشأ عن التغيرات الجيوسياسية في المنطقة خاصة في العراق والاهم من ذلك بان مثل هذه السياسة سوف تجعل ايران في وضع افضل في التركيبة الامنية السياسية للخليج حيث يوجد لدى ايران اهتمامات امنية قومية مشروعة وكذلك مصالح دينية وثقافية واقتصادية في مرحلة ما بعد غزو العراق من العام(2003)[37]، لذلك يتفاوت تأثير الفواعل الدولية على افاق التقارب العراقي–الإيراني وهو كالآتي:

**1–الصين**

ان الصين قد وصلت مع ايران الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية وتدعم التوجهات الايرانية التي تعد ضربة موجهة الى التوجهات الامريكية عالمياً من جانب، ومن جانب اخر تحاول الصين ايضاً الدخول في علاقات برغماتية مع دول اخرى حليفة للولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمتها "اسرائيل" وايضاً الى التقارب التركي الصيني، فالعراق اصبح عامل اساس في تحقيق تطلعات صينية في منطقة الشرق الاوسط وايجاد موطئ قدم لها فيه وتحقيق تحالفات استراتيجية وبرغماتية مع القوى الكبرى في المنطقة اقليمياً بهدف الوصول الى هيمنة عالمية صينية وتراجع الهيمنة الامريكية في المنطقة والعالم اجمع، فالصين تنطلق في تطلعاتها ببعد برغماتي لتحقيق المصالح الكبرى، ومن ثم اضحى العراق ذو دور اساس في تحقيق توازن صيني – امريكي من خلال توسع التحالفات الصينية مع القوى المهيمنة اقليمياً واستخدام العراق كورقة مهمه في تحقيق هذا التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية وتحقيق استراتيجية صينية تقوم على اساس تطويق الخصوم[38]، كما دخلت الصين اخيراً في شراكة استراتيجية مع ايران وهي اتفاقية تعاون تجاري واستراتيجي مدتها(25) عاماً لتعزيز العلاقات الإيرانية الصينية ومن المقرر ان تستثمر الصين (400) مليار دولار امريكي في الاقتصاد الايراني خلال المدة الزمنية للاتفاقية مقابل ان تمد ايران الصين بإمدادات ثابتة وبأسعار منخفضة للغاية من النفط[39]، وبناءٍ الى ادراك السعي الصيني في الآونة الاخيرة الى تحقيق تقارب وتوافق استراتيجي بينها وبين العراق وهذا ما اكده وزير الخارجية الصيني **(وانغ يونغ)** عندما زار العراق في عام(2014)، مؤكداً دعمه للعراق في اعادة اعماره من جديد وتقديم مساعدات للاجئين العراقيين قدرت ب(10.) ملايين دولار واكد ترحيب بلده بدخول الشركات الصينية للاستثمار في العراق وخاصةً في المجال النفطي ، فضلاً

عن وجود اكثر من (10) الاف عامل صيني يعمل في العراق واهتمام الصين في التنمية العراقية وضمان توريد البضائع الصينية اليه ، فوجود شراكة صينية مع دولة مثل العراق باهميتها الاستراتيجية **(موارد ، موقع)** يزيد من حالة التوازن وربما التفوق الصيني على نظيره الامريكي[40]، كما يعد العراق ذو تأثير في الهيمنة والتوسع الاقتصادي الصيني في اسيا، فالعراق يدخل كجزء من المشروع الصيني للهيمنة على الشرق الاوسط والمناطق النفطية بالخصوص، لا سيما اذا علمنا ان الصين تواجه استهلاك متزايد سنوي للنفط ، ففي العام (2005) اصبحت الصين تعتمد على استهلاك النفط بمعدل(6%) وبزيادة سنوية تقريبية حوالي (9 مليون طن) من النفط سنويا ، ويعتقد المحللون الاقتصاديون ان الصين في العقد القادم ستشهد ازدياد الاعتماد على النفط ليصل الى حوالي (14%) في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وحوالي(9.4مليون برميل) من النفط يوميا بحلول العام (2025)[41], وكان للعراق دور ايضاً في التاثير على العلاقات ما بين الصين وايران، فالعراق كان السبب الرئيسي في تطور العلاقات الصينية ودعم الصين بتقديم السلاح الى ايران في حربها مع العراق(1980–1988)، تلا ذلك وبسبب سعي الصين الى البحث عن دور عالمي في القرن الحادي والعشرين وتغيير خارطة القوى العظمى والقطبية الدولية من جهة، وبسبب السعي الإيراني لاسيما مع مطلع القرن الأخير في الحصول على حلفاء من قوى عظمى مساندة لهم وبشكل معاكس للتطلعات الامريكية اذ ان ايران في العام (2002) بدأت تطور علاقاتها مع الصين وكان العراق من ضمن هذه الاسباب التي دعت الى علاقات اقتصادية وودية بين الطرفين ، ففي زيارة الرئيس الصيني (جيانغ تسه مين) الى ايران وبدعوة من الرئيس الايراني الأسبق (محمد خاتمي) في تأريخ(18/نيسان/2002) ذو معنى كبير في تطوير العلاقات بين الطرفين فقد تباحث الطرفان تطوير سبل العلاقات بين الجانبين اقتصادياً وامنياً وتناولوا مواضيع مصيرية لايران منها "اسرائيل" والعراق لاسيما بعد التطورات الدولية الكبيرة وارتفاع التهديد الامريكي لمنطقة الشرق الاوسط وقد انتهت الزيارة بتوقيع ست وثائق تعاون بين الطرفين في مجالات الطاقة والامن والثقافة ايضا واقامة مجلس اعمال مشترك بينهم للسنوات(2003 – 2005)[42].

تهدف الصين من وراء مبادرة الحزام او الطريق الى الاستثمار في البنية التحتية العالمية وتغطية العجز العالمي فيها وتشير البيانات في هذا الصدد انه من المتوقع ان يبلغ مقدار الفجوة التراكمية(5,2) تريليون دولار امريكي عام(2030) او ما يصل الى(14,9) تريليون دولار امريكي

عام (2040) إذ تسعى الصين الى مشاركة العديد من الدول في هذه المبادرة بوصفها وجهات ذات اولوية للاستثمار الصيني المباشر المتجه الى الخارج لاسيما التي تمتلك الموارد الطبيعية او بسبب موقعها إذ ان الدول الواقعة على طول المبادرة اكثر من نسبة(50%) من الاحتياطات المؤكدة المتبقية من النفط الخام واكثر من (70%) من احتياطي الغاز الطبيعي ومن المتوقع ان تسيطر هذه الدول على الصادرات العالمية من هذه السلع على المدى المتوسط [43].

**2-الاتحاد الأوربي**

أن العراق بما يمتلكه من موقع جيوسياسي واقتصادي اهمية كبيرة لدى الدول الاوربية من خلال محاولة الاستثمار الاقتصادي قدر الامكان في العراق وتحسين العلاقات الاوربية العراقية من خلال فتح المشاريع الاوربية التي تستهدف البنى التحتية العراقية من جانب وزيادة تدفق النفط العراقي الى اوروبا, فالانفتاح العراقي على دول اوروبا يمثل خيار استراتيجي لكلا الطرفين[44]، واتمام المشاريع التنموية واعادة الأعمار واقامة بنية اقتصادية تجذب الشركات الاوربية للاستثمار في العراق[45]، ولهذا فأن الرؤية الاوربية للعراق تنطلق من ركيزتين وهي السعي لتطوير علاقات اقتصادية وتجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمه مثل النفط والغاز والكهرباء والثاني هو دعم العملية السياسية والتحول الديمقراطي والتعليم والقانون والسلم المجتمعي ومنظمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق قد اكد **(كريس باتن** Ghris Patten) مفوض العلاقات الخارجية الاوربية ان من مصلحة اوروبا ان يكون العراق كبلد مستقر امنيا وديمقراطيا لضمان التفوق الاوربي، واقترح ثلاثة اهداف حيوية لأوروبا في العراق وهي اولاً وضع عراقي مستقر وثانياً دعم اقتصاد السوق وثالثاً تكامل اقتصادي وسياسي، وهذا يشير الى ان العراق اصبح ضمن معادلة التوازن الاوربية – الامريكية[46]، إذ بدأت العديد من دول الاتحاد الأوروبي بإعداد خطط واستراتيجيات تحدد من خلالها أسس العلاقة مع العراق، فالحكومة الفرنسية شاركت عن طريق الامم المتحدة بتقديم منحة قدرها عشرة ملايين يورو، وذلك لدعم مشاريع المنظمة الدولية المقامة في العراق، فالسياسة الفرنسية حددت بمحورين للتعامل مع العراق الأول يتمثل بإعطاء الأمم المتحدة دوراً رئيساً للعمل فيه وعلى ضوء مشروعية الامم المتحدة، أما المحور الثاني فيتمثل بمحور المجموعة الأوروبية، فالكثير من التمويل الفرنسي يمر عبر الاتحاد الأوروبي لتخصيص الأموال والعمل في العراق[47]، كما أعلنت فرنسا عن مشروعين استراتيجيين، الأول يتعلق بالتنمية الاقتصادية ويتضمن افتتاح مقر لمؤسسة تنموية فرنسية لتأخذ

على عاتقها مساعدة العراق لتطوير الاقتصاد واعادة التنمية والاعمار، أما المشروع الثاني فيتعلق بتقديم الدعم للمؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والقضائية وتعزيز وتيرة التبادل الثقافي، فضلاً عن اتساع حجم المبادلات التجارية دفعت مجلس التجارة السويدي الى افتتاح مقر له في السفارة السويدية في العراق لمساعدة الشركات السويدية للتعرف على مجالات الاستثمار في العراق بشكل أوسع ،كما دفع الاتساع في حجم التبادلات التجارية وعودة العلاقات السياسية الى طبيعتها إلى افتتاح قنصلية في الاول من كانون الأول (2009) في إقليم كردستان، وتقوم القنصلية بتقديم الخدمات للشركات السويدية الراغبة في الاستثمار في العراق[48]، كما وقعت الحكومة الألمانية في العام(2018) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية بلغت (21.78 قيمتها 18.29 مليون يورو مليون دولار أمريكي) وذلك لتعزيز فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي للمجتمعات الضعيفة في العراق، إذ تعتبر هذه المساهمة الثانية المقدمة لدعم برنامج بناء القدرة على الصمود من خلال تعزيز فرص العمل الذي يركز على تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود من خلال دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل لها وتعتبر الاولوية في هذا المشروع للمناطق المنهكة اقتصادياً ضمن محافظات الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين وبهذه المساهمة يرتفع إجمالي الدعم الألماني لبرنامج بناء القدرة الى(57.07 مليون دولار أمريكي) وبهذا الدعم المتجدد خصصت المانيا اكثر من(543 مليون يورو) لمختلف برامج إعادة الاعمار التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق[49].

تشمل مصالح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإيران بالمحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج التي لا تزال منطقة مهمة بشكل كبير لإمدادات النفط وأسعاره العالمية، وحل الصراعات في الشرق الأوسط أقله بهدف تفادي تدفّق المزيد من اللاجئين إلى أوروبا نتيجة عدم استقرار الدول وانهيارها، وتنويع إمدادات الاتحاد الأوروبي من الطاقة من خلال زيادة الواردات الإيرانية وتخفيض اعتماد أوروبا الكبير على الطاقة من روسيا، وتعزيز صادرات سلعه الصناعية من خلال توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران في وقت سجلت معدلات النمو الأوروبية أرقاماً منخفضة على مدى العقد المنصرم، وفي خلال تعاملات الاتحاد الأوروبي مع منطقة الخليج، كما أيد تقرير الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي الصادر(2017) بعد عام واحد على توقيع خطة العمل الشامل والمشترك، التزاماً متوازناً بأن الاتحاد الأوروبي سيتابع التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والبلدان الخليجية منفردة وانطلاقاً من الاتفاق النووي الإيراني وعملية تنفيذه

سيُشرك الاتحاد الأوروبي أيضاً تدريجياً إيران في مجالات مثل التجارة والأبحاث والبيئة والطاقة ومكافحة الاتجار والهجرة والتبادلات المجتمعية وسيعزز الحوار مع إيران وبلدان مجلس التعاون الخليجي حول الصراعات الإقليمية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ساعياً لتفادي انتشار عدوى الأزمات القائمة ومعزّزاً التعاون والدبلوماسية[50].

أن العراق يمتلك ما يكفي من المقومات التي اذا ما استثمرت فأنها قادرة على منح العراق ثقل اقليمي ودولي من خلال استثمار الفرص الناتجة عن التنافس الدولي لاسيما فيما يتعلق بتعزيز النفوذ الصيني في منطقة الشرق الاوسط القائم على منح مغريات اقتصادية والمشاركة في تنمية قدرات تلك الدول، الا ان حجم الاستفادة من ذلك النفوذ يزداد ويصبح ذات مكتسبات نوعية محققة لانتعاش اقتصادي وتأثيرات سياسية في ظل تقارب وثيق ومتعدد المجالات بين العراق وايران لتكون قوة ذات تأثير فاعل ومعزز بتحالفات متينة تشجع الفواعل الدولية الى الرغبة للمشاركة والترابط الاقتصادي، ومن ثم الدخول في التكتلات السياسية التي تمنح العلاقات الدولية مزيداً من الاستقرار وتعزز فرص النمو.

**المطلب الثالث: المبررات السياسية والاقتصادية للتعاون العراقي- الإيراني**

**أولاً: الدوافع السياسية**

ان ايران تسعى الى تكريس حقها في الاستفادة من مواردها الطبيعية من الاهداف الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لإيران هو ضمان سيطرتها على مواردها الطبيعية ومصادر الطاقة وتكريس حقها في الطاقة النووية السلمية وتأمين التمويل والتكنولوجيا اللازمة لاستغلال مواردها والحفاظ على قدرتها وتحاول ايران استغلال مواردها الى اقصى حد بما يعود عليها بفائض مالي يسمح بالتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية عليها كما تحاول ان تستخدم ما لديها من ادوات ونفوذ في العراق كأوراق في سبيل ضمان سلامة مواردها ومصادر الطاقة لديها[51]، وبالرغم من الملاحظات التي تؤخذ على سياسات ايران تجاه العراق الا ان ايران كانت حريصة على ربط المصالح المشتركة بين البلدين باتفاقيات تجارية ونفطية واقتصادية متنوعة يحتاج استمرارها عراق مستقر وموحد كما ان مصلحة العراق الامنية والسياسية والاقتصادية وروابطه الوثيقة الدينية والاجتماعية بالشعب الايراني ودوره الاقليمي المستقبلي يفترض تجاوز الكثير من العقبات تجاه علاقات استراتيجية مستقرة مع ايران[52]، وان فقدان النموذج الامني المشترك النابع من

الارادة المشتركة يؤدي الى الاستمرار بالتدخلات من الجانب الايراني وفقدان الثقة بين الطرفين الامر الذي يدفع بالعلاقات بين الطرفين بعيداً عن اهداف السياسة الخارجية لإيران الهادفة الى المشاركة والتعاون مع دول المنطقة لاسيما العراق[53].

**ثانياً: الدوافع الاقتصادية**

يتطلب من العراق ان يسعى الى وضع بروتوكول تجاري مع ايران يكون على المستويين الاول يرتبط بالقطاع العام والثاني بالقطاع الخاص حيث يضمن هذا البروتوكول تسهيلات متبادلة من الطرفين ويكون هذا البروتوكول حزمة واحدة حتى يتمكن العراق من وضع تسهيلات للجوانب التي يمتلك فيها ميزة تنافسية اكبر من ايران واستثمار الحصار المالي المفروض على ايران للحصول على تسهيلات اكبر في الجوانب المالية التي ستقدم لإيران خدمات مالية وتسهيلات اقتصادية تعجز اي دولة اخرى عن تقديمها لها[54]، كما ان ايران بحاجة الى شريك تثق به يخرجها من العزلة التي فرضت عليها دولياً بسبب برنامجها النووي لذا فأن حيوية هذه العلاقة اصبحت ضرورة لإيران اكثر منها للعراق دون التغاضي عن حاجة العراق للمياه القادمة من ايران كمخرج لتقليل الضغوطات التركية على العراق لذا ان البعد المصلحي من التقارب بين البلدين سيفضي الى تنمية التعاون ويوسع هامش المكاسب المتوقعة للبلدين وعلى هذا الاساس فأن معطيات الواقع تشير الى ان مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين سيأخذ طبيعة التعاون اكثر من التنافس او الصراع وهذا يدخل في اطار ثوابت العلاقات الدولية التي اعتمدها العراق بعد العام (2003)[55]، ومن ثم يشترك العراق مع ايران في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم ومعدلات البطالة المرتفعة والانفاق العسكري الهائل وارتفاع نسبة الديون الخارجية وعدم استقرار اسعار صرف العملة المحلية وعجز الموازين الخارجية[56]، ومع ان الاقتصادين العراقي والايراني يتكاملان نسبياً مع الاقتصادات الصناعية لكن الاجزاء الاخرى منهما التي تكمن فيها الميزة الاقتصادية والتجارية النسبية لم تستثمر ولم يتم تفعيلها على الوجه المناسب فوجود حدود مشتركة متقاربة يجعل من طرق النقل والمواصلات التي تربط بينهما قصيرة مما ينعكس ايجاباً على تخفيض كلفة نقل البضائع والمسافرين بين البلدين ويمكن للعراق ان يستفيد من موقع ايران الجغرافي كمدخل لجمهوريات اسيا الوسطى لإيجاد منافذ جديدة في عمليات التخصص وتقسيم العمل الامر الذي يزيد من عمليات التبادل التجاري بينهم[57]، ولفتح

أفاق ارحب من التعاون الاقتصادي بين العراق وايران من المفيد العمل على انشاء بعض المشروعات المشتركة بينهما مثل تأسيس شركة سياحية او ملاحة او مشاريع مشتركة في مجال البتروكيمياويات وتكرير النفط وشركات التأمين او مصارف مشتركة وغيرها من المشاريع الثنائية التي تكمن في دعم السياحة الدينية وكذلك ايجاد قدر من التعاون مع ايران في مجال صيد الاسماك وتنظيم استغلالها وايضاً في مجال المحافظة على البيئة البحرية[58]، ومما سبق نرى ان التعاون العراقي– الايراني ليس رغبة بقدر ما هو هدف اساسي لصانع القرار لكونه يترجم اهمية المشتركات وانعكاسها على تطوير قدرات كلتا الدولتين ويفتح افاق واسعة للتعاون وتعضيد السياسة الخارجية وحركة كل دولة في التنظيم الدولي ومن ثم تظهر مخرجات تلك المعطيات على الوضع المحلي الذي يمنح افاق التعاون مزيداً من الثبات ويشجع على نجاح عملياته لاسيما فيما يتعلق بنشاطات التجارة الدولية وفعاليات التبادل الاقتصادي.

**الخاتمة**

تشكل الحدود العراقية– الايرانية اهمية بالغة من نواحٍ عدة فعلى مستوى الموقع الجغرافي الذي يمنحها القدرة للدخول في طرق التجارة الدولية وما تدره عمليتها من عوائد لكلا الدولتين وايضاً على مستوى ما تحتويه تلك المناطق من ثروات طبيعية تستلزم التعاون والاستثمار المشترك الذي يحقق المزيد من المنفعة ذات الاهمية الاستراتيجية ومن ثم تسمح لتعاون واسع في مجالات عدة، بسبب الارتباطات المتعددة اجتماعياً وثقافياً وكذلك طبيعة التنوع التضاريسي الذي يضفي مزيداً من الاهمية، فضلاً عن الفرص التي تمنحها البيئة الدولية التي اذا ما استثمرت فأنها قادرة على منح مكانة مهمة في التنظيم الدولي وعلى المستوى الاقليمي، وايضاً تعزيز سلطة القانون في المناطق الحدودية التي تشهد بعضها لعمليات التهريب وضعف الامن، وايضاً تسهم عمليات التعاون في انهاء المشاكل العالقة بين الطرفين وتمنح الاستقرار تمهيداً للشروع بعمليات الاستثمار الامثل الذي يناسب الاهمية السياسية والاقتصادية للحدود العراقية– الإيرانية، لذا تتعدد مصادر أهمية هذه الحدود سواءٍ من جانب الأثر السياسي لموقع هذه الحدود وايضاً الميزة الاقتصادية التي توفرها من خلال تفعيل التبادل الاقتصادي وحركة المرور التجاري الدولي الذي يشكل نقطة تواصل ما بين الشرق والغرب والقرب من الدول المصدرة للطاقة مما يمنح مزيداً من

المكانة الاقتصادية التي تفترض التعاون ما بين البلدين من اجل تعظيم العوائد لكون العملية تكاملية من اجل الاستثمار الأمثل لأهمية منطقة الحدود.

**قائمة الهوامش**

---

(1) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1977، ص62. كذلك عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، بغداد، مطبعة اسعد، 1976، ص273.

(2) بيير رينوفان وجان باتيت، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز نقش، بيروت، منشورات عويدات، 1982، ص28.

(3) هاني الياس, العراق ومحيطه العربي, مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد، العدد 6, 1999,ص 52.

(4) أفراح ثائر جاسم، موقف إيران من حرب الخليج الثانية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 3 ، 2005، ص ص 116-117 .

(5) السيد يونس خيري، الجغرافية العسكرية، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1979، ص16-17.

(*) لإطلاله البحرية للعراق على الخليج العربي تصل إلى 69كم وجرى تعديل الحدود حسب قرارات مجلس الأمن بعد دخول العراق الكويت أصبحت 55.56كم، للمزيد من الإيضاح انظر: باسم كريم سويدان الجنابي، البحر العراقي (دراسة في السياسة الإقليمية العراقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ، 2001، ص 102-104.

(6) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العراق والمحيط الهندي دراسة في تأثير الجغرافي، بغداد، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1989، ص23.

(7) صباح محمود، الصراع الجيوبولتيكي في الخليج العربي، بغداد، مطبعة السعدون، 1986،ص11-9.

(8) طه الهاشمي، جغرافية العراق، بيروت، مطبعة الكشاف،1939، ص 29-31.

(9) WWW.uobabylon.edu.iq,2024/3/27,10:00am

(10) بيداء محمود احمد, الحدود العراقية الايرانية: دراسة تاريخية سياسية, مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي, الجامعة المستنصرية, العدد20, 2012, ص 101.

(11) حسن علي مصلح, الاهمية الجيوستراتيجية لشبكة حدود العراق الدولية مع ايران وتعميمها خرائطياً باستخدام EiS, مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية, العدد 74, جامعة سامراء, 2022, ص 772.

(12) محمد ثامر السعدون, الحدود البحرية العراقية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة بغداد- كلية القانون, 2006, ص 114.

(13) حسين قاسم محمد, امن الحدود البحرية العراقية ودوره في تحقيق الامن الوطني العراقي, مجلة دراسات البصرة, العدد26, جامعة البصرة, 2017,ص 101.

(14) انتصار معاني عل ونشوان علي حمادي, شحة المياه في العراق(الاسباب, المشاكل, الحلول), مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية, العدد 55, 2022, ص 630.

(15) حسن علي مصلح, مصدرسابق, ص ص (772-776).

[16]التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العراق، عدد (1)، 2008، ص 155.

[17] محمد زيادي مونس, مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وايران: دراسة في الجغرافية السياسية, مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, العدد 43, 2018, ص 164.

[18] فايق حسن الشجيري, العلاقات الاقتصادية العراقية –الايرانية بين اسس التعاون ومحدداته, المجلة السياسية والدولية، جامعة بغداد, العدد 28, 2018, ص 318.

[19] عمار جعفر مهدي, , الاهمية الاستراتيجية للعراق واثره في العلاقات الاقليمية والدولية بعد عام (2003), اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية, 2016, ص 132.

[20] رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد ,2003, ص122.

[21]منى حسين عبيد, العلاقات العراقية– الايرانية بعد عام 2003,مجلة دراسات دولية, جامعة بغداد، العدد74, 2018,ص ص(34–35).

[22] محمد محمود الديب, الجغرافية السياسية من منظور معاصر, ط 1, 1995، مكتبة الانجلوا المصرية, القاهرة, , ص 318.

[23] احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية انموذجا ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع, الاردن ، 2013 ، ص319 .

[25]( ) وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء – البريط الألكتروني : انظر الى الرابط www.cosit.gov.iq.2024/3/30.08:30PM

[24] حسين قاسم محمد, التداخل السكاني على جانبي الحدود بين العراق وايران واثره في تنمية العلاقات السياسية, مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية, جامعة البصرة، العدد 43 , 2018, ص 295.

[25] اياد عبد علي سلمان وماجد راضي حسين, المقومات الجغرافية لأهوار العراق بين فرص الانعاش وتحديات التنمية والحلول المقترحة, مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية, المؤتمر العلمي الافتراضي الدولي، جامعة ميسان – كلية التربية الاساسية , 2020, ص 359.

[26] حسين قاسم محمد, مصدر سابق, ص 301.

[27] محمد زيادي مونس, مصدر سابق, ص 168.

[28] مثنى مشعان المزروعي, السياسات المائية العراقية – الايرانية في حوض نهر ديالى(دراسة في الجغرافية السياسية), مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية، العدد 43, , 2013, ص 176.

[29] المصدر نفسه, ص 177.

[30] يحيى داود عباس، تاريخ البترول في إيران، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، عدد(81)،2007، ص9.

[31] عبد العباس فضيخ دغبوش, حدود جمهورية العراق( الجيوبولتك المفقود), مجلة الباحث، كربلاء المقدسة, العدد42 , 2023, ص 405.

[32]مظفر حسني علي وقاسم محمد لعيبي, العلاقات التجارية بين العراق وايران بعد عام(2003), التحديات وسبل التطوير, مجلة الادارة والاقتصاد, بغداد ،العدد 110, 2017, ص 28.

[33] المصدر نفسه, ص 28.

(34)عبد الستار هادي الجنابي, سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003: اليات صنع القرار وادوات التنفيذ, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية, العدد 3, 2019,ص20.

[35] محمد حسين شذر,العلاقات العراقية– الإيرانية بعد عام( 2003): دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية, 2015, ص 152.

[36] كرار انور ناصر البديري ، الصين : بزوغ القوة من الشرق ، ط1، مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد، 2015،ص ص(170–174).

[39] WWW. Aljazeera. Net,2024/3/27 ,10:10 am.

[37] عمار جعفر مهدي, مصدرسابق, ص 99.

[39]حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية الصينية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد 25، الجامعة المستنصرية، 2008 ، ص31 .

[40] حميدة عبد الحسين محمد, الاهمية الجيوسياسية لموقع ايران الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق الصينية, مجلة الجامعة العراقية,الجامعة العراقية، العدد 55, , 2022, ص 640.

[41] ينظر الى : حيدر عبد الواحد الحميداوي، العلاقات الايرانية الصينية 2001–2006 ، مجلة دراسات ايرانية ،جامعة البصرة ، العدد 14 ، 2011 ، ص ص(49– 53). **وللمزيد ينظر ايضا** : فهد مزبان خزار ، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية ، مجلة دراسات ايرانية ، جامعة البصرة، العدد 15 ، 2012 ، ص15 .

[42] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل ،, دار المدى للثقافة, دمشق، ط1، 2004 ، ص233 .

[43]عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق، اوراق دولية، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 26، ، 2012 ، ص 5.

[44] المصدر نفسه ، ص6 .

([47]) نقلاً عن ستار جبار الجابري، العراق والاتحاد الأوربي نحو شراكة استراتيجية، مجلة الأستاذ،جامعة بغداد– كلية ابن الرشد، العدد 220، 2017، ص 111

([48]) المصدر نفسه، ص ص(114–116).

([49]) WWW. Undp.org. 2024/3/28, 09:30.

([50]) علي فتح الله، اورابا ومستقبل سياستها إزاء ايران: التعامل مع ازمة ثنائية، مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة، 2018، ص2.

[45]حيدر علي حسين, العراق ودول الجوار: اهداف ومصالح, مجلة مركز بحوث المستنصرية للدراسات العربية, الجامعة المستنصرية, العدد33, 2011, ص 13.

[46]منى حسين عبيد, مصدر سابق, ص 49.

[47]فايق حسن الشجيري, مصدر سابق، ص 318.

[48]المصدر نفسه, ص 322.

[49] المصدر نفسه, ص 323.

[50] نبيل جعفر عبد الرضا, خصاص البنية الاقتصادية في العراق وايران واثرها على العلاقات بينهما, مجلة دراسات ايرانية, جامعة البصرة، العدد 1, , 2005, ص 26.

[51] المصدر نفسه, ص 39.

[52] المصدر نفسه, ص 40.